هيلا ديان*

الصهيونية الجديدة: صورة عن هيمنة معاصرة

سرعان ما انتشر مقطع الفيديو الذي يظهر فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وهو يؤدي مناورة يُجري فيها «محادثة مقتضبة مع أحد الزعماء ويخترق» الصف الأول ويتقدم إليه في مسيرة التضامن الكبرى التي تلت المجزرة التي ارتُكبت في مقرّ صحيفة شارلي إبدو في باريس في شهر كانون الثاني ٢٠١٥، وقد أثار هذا المشهد ضجةً إلى حدّ كبير. فالحركات الجسدية المتعجرفة التي أبداها نتنياهو، وحماقته وابتسامته ومصافحته الزائفة مع رئيس مالي، التي حاول على نحو لا تخطئه العين أن يخفيها، والانزعاج الذي ظهر جليًا على وجهي الزعيمين الأوروبيين فرانسوا أولاند (الذي طلب منه مرارًا وتكرارًا ألا يشارك في المسيرة) وأنجيلا ميركل، عقب الاضطراب الذي تسبّب به بعد أن تقدّم إلى الصف الأول، كانت كلها بمثابة ترياق يبعث على الضحك من التجهم العام الذي ساد هذا الموقف.

دعا نتنياهو أثناء الزيارة التي أجراها إلى فرنسا، وعلى نحو يبعث على الخزي، يهود فرنسا إلى مغادرتها والبحث عن ملجأ من «أوروبا المسلمة». وعلى الرغم من فظاظة هذه الدعوة وافتقارها إلى اللباقة، والتي كانت محل إدانة شديدة اللهجة فور إطلاقها، فقد فُهمت وفُسرت على عواهنها. فنتنياهو، وببساطة، لم يضف جديدًا إلى التعبير عن الفكرة الصهيونية «القديمة» التي ترى أنه ينبغي ليهود أوروبا أن يتخلوا عن أوروبا ويهجُروها إلى إسرائيل لسبب «قديم» هو الاضطهاد المعادي للسامية. فبالنسبة لليهود الإسرائيليين، يعرِّف هذا الموقف، الذي يُعرَف بمسمى «نفي المنفى»، الوعي الذاتي، والثقافة، والذاكرة الجماعية، وتأسيس السيادة. ولذلك، فبالنسبة لأتباع الصهيونية ومناصريها، فإن

* محاضرة جامعية وباحثة في «نظام الفصل في إسرائيل»، «سوسيولوجيا الآخر»، «الديمقراطية والمجتمع المدني»، «الثورات والدكتاتوريات» وغير ذلك.

تكمن الفرضية التي نسوقها، في هذا المقام، في أن العولمة والنيوليبرالية ما تزالان تؤثران، منذ حقبة التسعينيات من القرن الماضي وحتى يومنا هذا، على ما يجوز لنا أن نسميه «المجتمع الصهيوني»، مما يجبره على التغير، وتجديد بعض من نماذجه «القديمة»، وتوجيه الاستثمارات الضخمة من أجل تأمين الدعم والإسناد للاستعمار، بحيث يُمِدّه بالزخم الذي يلزمه لما يمكن وصفه بالصهيونية الجديدة.

نتنياهو نطق «بالحقيقة» التي تقوم الصهيونية عليها. وفي الواقع، تكشف الدعوة التي أطلقها نتنياهو في باريس عن المبادئ الرئيسية الثلاثة التي ترتكز الصهيونية «القديمة» عليها وتميط اللثام عنها. وهذه المبادئ هي نفي المنفى، وتجميع اليهود، ودولة إسرائيل باعتبارها الواحة التي ينعُم فيها اليهود بالأمن والرخاء والازدهار. ومع ذلك، ينبغي لهذه الحقائق أن تبقى «حقائق» على نحو معقول في عالم لا يفتأ يتغير. فما الذي يربط الأوساط الصهيونية اليوم ويجمعها بالدولة اليهودية أحادية القومية، ويمكِّن بالتالي تنفيذ مشروع استعمار فلسطين وإحكام السيطرة الدائمة على المجتمع الفلسطيني؟ هذا هو السؤال الجوهري الذي نبحثه في هذه المقالة. ونحن نولي تركيزنا من الآن فصاعدًا ونضع نصب أعيننا على الظروف المعاصرة التي تكرّس وجاهة الصهيونية والمساعي التي تبذلها في سبيل المحافظة على أهميتها وتماشيها مع مشاعر أتباعها ومناصريها وأحاسيسهم، من أجل تأمين استمرار المشروع الاستعماري وتواصُله.

وتكمن الفرضية التي نسوقها، في هذا المقام، في أن العولمة والنيوليبرالية ما تزالان تؤثران، منذ حقبة التسعينيات من القرن الماضي وحتى يومنا هذا، على ما يجوز لنا أن نسميه «المجتمع الصهيوني»، مما يجبره على التغير، وتجديد بعض من نماذجه «القديمة»، وتوجيه الاستثمارات الضخمة من أجل تأمين الدعم والإسناد للاستعمار، بحيث يُمِدّه بالزخم الذي يلزمه لما يمكن وصفه بالصهيونية الجديدة [أو ما يُعرف بالنيو-صهيونية]. ويمثّل المجتمع الصهيوني، الذي نفهمه في ضوء المصطلحات الماركسية المعروفة، تكوينًا اجتماعيًا لا يقتصر بحذافيره على دولة قومية ما. فالتكوين الاجتماعي يضم كل من يرتبط بعلاقة مع مشروع ما. وينبغي فهم ضمان ولاء الجماهير لاستعمار الفلسطينيين وإحكام السيطرة الدائمة عليهم بوصفهم جماعة خارجية، وكفالة استقرار هذا الولاء ومراقبته، باعتباره مشروعًا عالميًا يجري العمل عليه بشكل دائب لا يفتر، وليس باعتباره واقعًا مسلَّمًا به.

إعادة النظر في مفهوم الصهيونية الجديدة

في الوقت الذي نركز فيه على النقاط التي تبرز الابتعاد عن الصهيونية «القديمة»، بمعنى أوجُه استمراريتها وامتدادها التي ما من شك في أنها ما تنفكّ قائمةً، مثلما يتبين في الدعوة التي أطلقها نتنياهو، فإن غايتنا لا تكمن في الخوض في تفصيل الحقب التاريخية التي مرّت بها الصهيونية. وبدل الخروج بفرضية راسخة نقول فيها إن الصهيونية وَلَجت في مرحلة جديدة، سوف أتعقّب حالات الانقطاع التي شهدها عصر النيوليبرالية والعولمة. وللتأكيد على ذلك، فإن مصطلح النيوليبرالية يشكّل كلمة مستحدثة كانت قد برزت إلى الوجود من قبل. فقد ظهرت هذه الكلمة، مثلًا، في الكتيّب الذي ألّفه توم سيغيف ونشره باللغة العبرية في العام ٢٠٠١ تحت عنوان «الصهاينة الجدد»، والذي يصور أمركة إسرائيل. كما ظهرت الكلمة مؤخرًا في كتاب إيلان بابيه (The Idea of Israel) [«فكرة إسرائيل»]، الذي يدرس فيه انبعاث صهيونية ذات وجه قاتم خبيث بعد مهلة بدت كأنها فترة وجيزة من اللبرلة (Pappe 2014). وقبل ما يربو على عقد من الزمان، وظَّف سيغيف المصطلح المذكور في صورة أكثر إيجابية، حينما وصف المجتمع الإسرائيلي على أنه «يميل إلى التطبيع» بصورة تدريجية، وعلى أنه بات أقل التزامًا وتشبثًا بالعقيدة الصهيونية. واستخدم بابيه هذا المصطلح ليرسم صورة معاكسة، حيث يعزوه في جانب ضئيل منه فحسب إلى ردة الفعل الحاسمة على حالة مزاجية قصيرة وعابرة سادت الحياة العامة الإسرائيلية في مرحلة ما بعد الصهيونية. ويدعو حاييم غانز، إن كان لنا أن

نتنياهو في مسيرة التضامن مع فرنسا ضد الإرهاب في باريس عام ٢٠١٥.

نضيف مثالًا آخر على استخدام مغاير تمامًا لهذا المصطلح، إلى الصهيونية الجديدة، وذلك لكي تتحول الصهيونية إلى عقيدة تتسم بقدرة أكبر على الحياة، وبقدر أكبر من المساواة والسمة الإنسانية (Gans 2016).

وفي مطلع العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، قدم أوري رام سردية أكثر إسهابًا وتفصيلًا للتحول الذي شهده المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة، حيث أسبغ على الصهيونية الجديدة المعنى الذي استعاره بابيه فيما بعد (Ram 2008). وقد وضع رام التحولات الدراماتيكية التي عصفت بإسرائيل في سياقها، حيث عزاها بصورة مباشرة إلى الجدل الذي دار في حقبة التسعينيات من القرن الماضي حول انبعاث الحركات الأصولية وانبثاقها في عالم يشهد العولمة. ويصور رام المجتمع الإسرائيلي اليهودي المنقسم والذي يجد نفسه عالقًا بين تفضيلات النخب العالمية وتطلعاتها وآفاقها من جهة، وبين تطلعات أنصار الجماعات الأصولية الدينية–الإثنية من جهة أخرى. ويمثل المشروع الذي يصبو إلى إضفاء صبغة راديكالية على الاستعمار وتوسّعه في الأرض الفلسطينية المحتلة، في التحليل الذي يسوقه رام، ردة فعل على أغلبية المجتمع الإسرائيلي اليهودي التي انجذبت عن بكرة أبيها إلى القطب المعاكس. وتفسَّر طفرة المغالاة الأيديولوجية على أنها شكل من مناهضة العولمة. فالصهاينة، وفقًا لهذا الوصف، هم المتعصبون، وذلك على خلاف شرائح المجتمع الإسرائيلي وأطيافه التي تتسم بقدر أكبر من السلاسة والتحرر وتتجلى نزعتها «ما بعد الصهيونية»، وتبدي اهتمامًا أكبر بثرواتها الفردية الخاصة، وباندماج إسرائيل السريع في الأسواق العالمية.

ويميط رام اللثام عن جانب يشهد توترًا أصيلًا بين قوى العولمة والنيوليبرالية والصهيونية الاستعمارية–الاستيطانية، ويبقى التحليل الذي يورده ذا أهمية. مع ذلك، فإذا ما عدنا بنظرنا إلى الوراء ورأينا أن حركة المستوطنين باتت الآن راسخة وتمسك بزمام السلطة، فمن الممكن أن نعيد النظر في بعض النتائج التي خلص إليها رام. فبادئ ذي بدء، تقتضي الأهمية ألا نقلل من شأن ما كانت تعنيه اتفاقيات أوسلو بالنسبة لقيادة الحركة الاستيطانية – حركة غوش إمونيم – التي كانت الأزمة التي تعصف بها أزمة حادة. فقد استعادت هذه الحركة، التي سعت على الدوام إلى تأمين جدارتها بالاحترام السياسي (والذي تدهور إلى الحضيض بعيد اغتيال إسحق رابين في العام ١٩٩٥)، صفتها الشرعية في عهد حكومة نتنياهو الأولى. ولا يعود الفضل في قدرة هذه الحركة على تعزيز الرغبة العامة (في أوساط الإسرائيليين) في تهويد أرض إسرائيل التاريخية برمتها، على الرغم من البلبلة التي سادت العقد الذي شهد إبرام اتفاقيات أوسلو، إلى الجاذبية التي تسم نزعتها الأصولية، بل يعود إلى نجاحها في إعادة توجيه رسالتها في مواجهة الأغلبية اليهودية. فقد كانت المؤسسة الاستيطانية الدينية–القومية دائمًا، وهي

وفي نفس الوقت الذي نشر فيه رام كتابه تقريبًا، وقبل وقت ليس بالقصير من وصول النخب الاستيطانية إلى سدّة الحكم، وهذه ظاهرة برزت في السنوات القليلة الماضية، نظر عالم الاجتماع الراحل باروخ كيمرلينغ في التفسيرات المسيحانية التي ساقتها حركة غوش إمونيم باعتبارها تفسيرات تنبثق وتتفرع عن الصهيونية الهيرتسلية السائدة، والتي كانت مسيحانية في جميع أحوالها أيضًا.

ما تزال، جزءًا أصيلًا ولا يتجزأ من النخبة الإسرائيلية الحاكمة (الأشكنازية). ولكن بدلًا من أن تفرض نفسها كحركة طليعية منذ ذلك الحين فصاعدًا، كان طموح هذه الحركة ينصبّ على «التطبيع» والتحول إلى جزء إلى النخبة الحاكمة النيوليبرالية. وفي الواقع، وعندما نلقي نظرة إلى الوراء مرة أخرى، ندرك الآن أن الحركة الاستيطانية، بدل أن تتصدى لمواجهة النيوليبرالية والعولمة، واصلت عملها على إنشاء حلف متين ومنيع مع الطبقة الحاكمة الرأسمالية والمعولمة في إسرائيل، وهذه مسألة سنعود إليها عما قريب.

وفي نفس الوقت الذي نشر فيه رام كتابه تقريبًا، وقبل وقت ليس بالقصير من وصول النخب الاستيطانية إلى سدّة الحكم، وهذه ظاهرة برزت في السنوات القليلة الماضية، نظر عالم الاجتماع الراحل باروخ كيمرلينغ في التفسيرات المسيحانية التي ساقتها حركة غوش إمونيم باعتبارها تفسيرات تنبثق وتتفرع عن الصهيونية الهيرتسلية السائدة، والتي كانت مسيحانية في جميع أحوالها أيضًا. وفي نهاية فترة أوسلو، كانت هذه الحركة تعمل وعلى نحو انتهازي بعقلية «وسط» بعينه، من جملة أوساط أخرى، وذلك بدلًا من أن تحثّ السعي الجاد نحو إقامة «دولة يهودية». ومن اللافت للانتباه أن كيمرلينغ كان يخوض الطريق نفسه الذي خاضه رام، الذي بيّن الطريقة التي أسهمت العولمة من خلالها في «إضفاء طابع قَبَلي» على المجتمع الإسرائيلي وشرذمته، باعتبارها من جملة النتائج المتميزة التي ترتبت على الضغوط التي أفرزتها الحقب التاريخية التي مرّ بها هذا المجتمع. ويقدِّر كيمرلينغ أن المستوطنين كانوا يُبدون قدرًا أقل من الاهتمام في «إضفاء صفة روتينية على الثورة [الصهيونية]»، وكانوا معنيين باحتياجاتهم الطائفية بصورة أكبر. فقد كانوا، حسب العبارة التي يسوقها كيمرلينغ، يضعون نصب أعينهم «حماية نمط حياة، ومساكن، ونوعية حياة، وممتلكات، ومهن مكانيّة في المجتمع الذي خلقوه في المستوطنات» (Kimmerling 1999).

وبناءً على ذلك، لم تسعَ النخب الدينية–القومية إلى التراجع عن التحول العالمي أو النيوليبرالي الذي طرأ على المجتمع الإسرائيلي أو استئصال شأفته أو حتى التصدي له. وبالتالي، ينبغي التخلي عن فكرة الانقسام في ضوء الاستنتاجات الأخرى التي تشير إلى نشوء حلف جديد. ويسلّط غادي ألغازي الضوء على هذه القوة المحركة ويبسطها بحذافيرها في كتابه (Offshore Zionism) [«الصهيونية البعيدة عن الشاطئ»] (Algazi 2006). فالتهويد يُعَدّ مشروع تطوير عقاريا مدرّا للأرباح. فمشاريع الإسكان الجديدة التي تشيَّد في كلا الأرض الفلسطينية المحتلة وداخل الخط الأخضر توسَم بأنها مستوطنات مجتمعية تنعم «بجودة الحياة» (وتعرَف بعبارة «ييشوفيم كهيلاتييم» بالعبرية). وتشكّل المستوطنات المخصصة للوسط الديني–القومي على وجه التحديد داخل الخط الأخضر مثالًا على تطبيع ممارسات الاستعمار التي تنفَّذ في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن الأمثلة الأخرى التي تَرِد في هذا السياق الخمور التي تصنَّع من حقول الكرمة التي ما تفتأ تشهد التوسع في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي كانت محل تقدير في ملحق الأغذية في صحيفة «هآرتس» الليبرالية، وتباع بماركة تسويقية مغرية وجذابة تنتفي الصبغة الأيديولوجية عنها باعتبارها صادرات عالمية تحت اسم (Terroir)، حسبما يبين أريئيل هانديل وآخرون ذلك (Handel, Rand and Marco 2015). وتتمثل النتيجة التي تمخضت عن الاستعمار الذي يدر الأرباح في أن نخب المستوطنين تمكّنت من الظهور باعتبارها حاملة لواء النصر في الثورة النيوليبرالية التي شهدتها إسرائيل. وليس من المستغرب أن هذه النخب تحولت إلى وسط مزدهر يحظى بالرخاء، وذلك بالنظر إلى أنها تتذرع،

أساسًا وأكثر من أي وقت مضى، بالنزعة الطائفية لكي يتسنى لها الاستئثار بموارد الدولة والاستحواذ عليها. ولكن ما الذي يعزز وجاهة الحلف الجديد ويرسخ مشروعيته في نظر من تبقى من سكان إسرائيل؟ في نهاية المطاف، يشير التحليل الذي يسوقه ألغازي إلى أن الدولة النيوليبرالية تعيث فسادًا في فلسطين، وتقوّض أسس الديمقراطية من خلال إفقار قطاعات واسعة من السكان اليهود. ولذلك، فبينما يتضح أن المصالح الاقتصادية للنخب تتعرض للخطر على نحو واضح في تطبيع الاستعمار وتوسيعه على كلا جانبي الخط الأخضر، فإن القاعدة الأعم التي ترتكز عليها الشرعنة السياسية، بما فيها الدعم السياسي الذي تؤمّنه الأوساط المناصرة للصهيونية خارج إسرائيل، تحظى بتفسير مجتزأ لم يتناول سوى جانب يسير منها، ما يستدعي إمعان النظر فيها ودراستها عن كثب.

وفي ضوء المساهمات المهمة التي استعرضناها أعلاه، ننتقل الآن إلى بيان كيف أن الصهيونية – سواء أكانت خاضعة للعولمة أم النيوليبرالية – تتطلب استثمارًا مركزًا في (١) التوافق مع النيوليبرالية وتبنّي منطقها في مواجهة خيبة الأمل التي أفرزتها الدولة النيوليبرالية، (٢) والوفاء باحتياجات النخب الصهيونية وتطلعاتها العالمية، وهو ما يستدعي إدارة المخاطر الناشئة عن حالة التهميش المتزايدة التي تعيشها دولة إسرائيل، (٣) وضمان ولاء أتباعها في وجه المقاومة الداخلية والخارجية التي تتسع في نطاقها يومًا تلو الآخر ضد المشروع الاستعماري، (٤) ومناهضة الضغوط الداخلية التي تمارسها الحركة التصحيحية داخل المجتمع الإسرائيلي، والتي تناوئ هيمنة النخبة الأشكنازية، والحركة الصهيونية التي تنزع إلى التمركز حول الذات الأوروبية، وتضفي سمة عالمية على التجربة التي خاضها اليهود الأوروبيون، وتسلّم بأهميتها وبارتباطها «باليهود كافة».

وغالبًا ما يجري في نموذج الاستعمار الاستيطاني، تصوير استعمار الأقاليم عن طريق سلبها وتجريد أصحابها من ملكيتها على أنه المنطق السياسي الأزلي والراسخ الذي يَسِم الصهيونية «القديمة». وبعبارة أعمّ، يوطِّن هذا النموذج نفسه على إبراز امتداداته منذ القرن التاسع عشر. وحسب المعادلة التي يصيغها باتريك وولف ويتكرر اقتباسها، تشير عبارة «الغزو بنية» في مدلولها إلى إخفاء السكان الأصلانيين وطمسهم من الوجود (Wolfe 2006). ويفسر وولف قوله «بنية» بأنها تعني التعامل مع الاستعمار–الاستيطاني باعتباره «تكوينًا اجتماعيًا معقدًا وبكونه امتدادًا». ولكن المادة التي تربط المجتمعات بعضها ببعض أو تحافظ على ارتباط التكوينات

اليمين الإسرائيلي الجديد: جذور اجتماعية عميقة.

الاجتماعية بالمشروع المشترك لا تُعَدّ ثابتة على الإطلاق، وربما من المفيد أن ندرس الصهيونية المعاصرة باعتبارها صهارة الهيمنة وعجينتها. وعند النظر في المساعي التي تُبذل في سبيل استعمار جمهور أتباع الصهيونية وأنصارها على الصعيد الداخلي، يكمن البعد الأكثر عُرضة للتجاهل في السياسة العرقية القائمة بين اليهود أنفسهم. فقد باتت الحروب الثقافية التي تدور رحاها بين اليهود المزراحيين والأشكنازيين تحظى بقدر أكبر من الشهرة مع مرور السنوات، بيد أنها ما تزال تُعد على نطاق واسع غير ذات صلة بمسألة الاستلاب الاستعماري أو تفكيك الاستعمار (Shohat 2006, Shenhav 2006, Lavie 2014, Behar 2017). ولدحض هذه الفرضية، فنحن نولي اهتمامًا بـ «أوروبا» في المخيال الصهيوني المعاصر. ونحن لا نقارب هذه المسألة، مرة أخرى، بوصفها حقيقة تاريخية مسلَّمًا بها، بالنظر إلى جذور الصهيونية التي تضرب في أوروبا، وإنما في إطار علاقتها بالظاهرة السوسيولوجية وبالسياقات الاجتماعية المادية والراهنة.

الصهيونية: تشريح مَواطن الإخفاق

تمثل الصهيونية نظامًا يتسم باستقرار نسبي. ومع ذلك، فلم تتعافَ الصهيونية، وبطرق عديدة، من الهوة التي انزلقت فيها خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، حين شهدت أزمة كانت هي الأولى من نوعها والأشدّ وطأة عليها حتى يومنا هذا. فقد نشأت هذه التوليفة الصاخبة والمتنافرة التي برزت في مطلع العقد المذكور بفعل عمليات عميقة كانت تجري على قدم وساق.

انقسم المشهد السياسي بفعل ظهور ما يسمى بالأحزاب التي تضم أوساطًا متعددة (المزراحيين، والروس والمستوطنين). وباتت الرواية القومية التي كانت تنتشر على نطاق واسع تلقى الاعتراض في النقاشات العامة، بل إنها أصبحت - وعلى نحو يلفت الانتباه - تمثل مادة للسخرية منها في أوساط الشعب.

فقد أفسحت القناة التلفزيونية الوطنية الوحيدة، التي كانت تمثل «محط التقاء الجميع» حتى نهاية العام ١٩٩٣، المجال أمام ظهور قنوات تجارية متعددة. وانقسم المشهد السياسي بفعل ظهور ما يسمى بالأحزاب التي تضم أوساطًا متعددة (المزراحيين، والروس والمستوطنين). وباتت الرواية القومية التي كانت تنتشر على نطاق واسع تلقى الاعتراض في النقاشات العامة، بل إنها أصبحت – وعلى نحو يلفت الانتباه – تمثل مادة للسخرية منها في أوساط الشعب. فقد رَشَحت حرب صهيونية، ظهرت بوادرها للمرة الأولى وعلى نطاق ضيق في علم الاجتماع النقدي وعلم التأريخ، من حقول الأكاديميا إلى الحيز العام الإسرائيلي وتحولت شيئًا فشيئًا إلى فيضان عارم. ثم انتقل نظام الحقيقة الذي تعتمده الحركة الصهيونية إلى قلب الحياة الفكرية والعامة في إسرائيل، حيث نُظر إليه على أنه أحدث خلخلة في تحول «ما بعد الصهيونية».

وبرز كل ذلك إلى الواجهة في سياق إعادة إرساء دعائم الحكم الإسرائيلي في الأرض المحتلة خلال العقد الذي شهد انطلاق عملية أوسلو. فكما هو حال الكثير من أوائل النقاد الفطِنين الذين وجّهوا الانتقاد لأوسلو، افترض عزمي بشارة في هذا السياق أن ما يشكله هذا التحول بالنسبة للفلسطينيين، والذي يتمثل في نشأة ظروف تقوم على «الفصل دون السيادة»، كانت في واقع الأمر ظروفًا تنطوي على الفصل العنصري (Bishara 1998). فقد تحوّل نظام الاحتلال وتطور إلى شيء جديد جذريًا خلال ذلك العقد. ولكن قبل أن يترسخ النظام الجديد القائم على الفصل خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، يَرِد في الدراسة الرائدة التي نشرها إيان س. لوستيك، بعنوان (*Unsettled States, Disputed Lands*) [«دولة مزعزعة، أراضٍ متنازع عليها»]، تذكير جيد يبين الطريقة التي عمل فيها هذا العقد على زعزعة استقرار العقيدة الصهيونية وخلخلة أركانها (Lustick 1995). وتقارن هذه الدراسة، التي نُشرت بعد عامين فحسب من التوقيع على اتفاقيات أوسلو، بين العمليات التي تفضي إلى تشكيل الدولة من خلال فك الارتباط والانكماش من وجهة نظر النخب الكولونيالية التي تمسك بزمام السلطة. ويبين السرد الذي يسوقه لوستيك من زاوية مقارنة تلقي الضوء على هذه المسألة وتجلّيها (ويورد فيه فصولًا تتناول وجود فرنسا في الجزائر وبريطانيا في إيرلندا) أن سيناريو الاستعمار لا يُعَدّ مستبعدًا في إسرائيل / فلسطين. ففي الواقع، كان من المستحيل استشراف الملامح الكاملة لهذا النظام الجديد الذي يقوم على الفصل في ذلك الوقت، وتوقُّع بروز قوة لم يسبق لها مثيل ونشأتها من السواد الأعظم في إسرائيل. ومع ذلك، ما تنفك هذه الدراسة تحتل أهمية لا يستهان بها لأنها تعكس إمكانية انهيار منظومة المعتقدات التي كانت تحرك المشروع الاستعماري في ذلك الوقت. وكانت هذه الاحتمالية تنمّ عن درجة كبيرة من زعزعة الاستقرار إلى حد استدعى القضاء عليها واجتثاثها من أصولها بطريقة أو بأخرى. ومنذ ذلك الحين، بات يتعين العمل على تكريس الفكرة التي تقول إن إسرائيل واحة للأمان من خلال الوقائع القاسية التي فرضتها الانتفاضتان الفلسطينيتان. وكان الواجب يقتضي المحافظة على تماسك الوعد بالتضامن اليهودي والعدالة الاجتماعية بين اليهود على الرغم من انهيار دولة الرفاه وبروز دولة تشبه السوق على وجه السرعة. وكان من اللازم كذلك التخفيف من وطأة الشكوك «اللاحقة» التي ساورت أتباع الصهيونية وأنصارها، والصعوبة المتزايدة التي واكبت غض الطرف عن أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بطريقة أو بأخرى كيلا يُنظر إلى الصهيونية نفسها على أنها فاشلة.

وكان الحل البليغ لهذه المعضلة يكمن في إعادة تأطير ما كان يمكن اعتباره «إخفاقات» على أنه «نجاحات». فعلى سبيل المثال، تحول فشل عملية أوسلو، وغياب أي أفق للتوصل إلى

«حل»، وبطريقة نيوليبرالية، إلى مسألة تتسم بالكفاءة. وجرى تأطير نظام الفصل باعتباره معادلة ناجحة وُظفت في «إدارة» الصراع. وفي وسع المرء أن يقيم الدليل على تغلغل منطق الدولة التي تشبه السوق (Zuidhof 2016) بالاستشهاد بمنظمة «إم ترتسو» [«إن أردتم»] (التي أُسست في العام ٢٠٠٦)، والتي تعزو سبب وجودها إلى التقاء بين الصهيونية والنيوليبرالية. وتزاول هذه المنظمة عملها باعتبارها جهازًا دعائيًا (بروباغاندا) يكتسب صفة خصوصية. وتكمن رسالتها الأساسية في القضاء على أي تعبير عن الحياد عن مرحلة «ما بعد الصهيونية» في الخطاب العام، مهما كان هذا التعبير غير ذي بال أو هامشيًا. وقد جرت إدانة العنف المنهجي الذي تسلكه هذه المنظمة وشجبه مرات كثيرة، مع أنه يمثل – في رأيي – شكلًا من أشكال العنف النيوليبرالي، ما يجعل أي انحراف عن الهيمنة يظهر كما لو كان تدميرًا للذات ويفتقر إلى المنطق. وما فتأت منظمة «إم ترتسو»، منذ مطلع العقد الأول من هذا القرن، تذيع خطابًا نقديًا وتبثّ المعارف حول المسؤولية الشخصية، من خلال التكتيك الذي تعتمده في شنّ الهجمات الشخصية التي تطال الأكاديميين والمفكرين والصحافيين وغيرهم من صنّاع الرأي العام وشيطنتهم وإدراجهم على القوائم السوداء.

وإن كان لنا أن نتحدث بصورة موضوعية، يُعَدّ تقديم الدولة اليهودية على أنها تجسد الوعود الصهيونية أمرًا عسيرًا على الترويج. ففضلًا عن «المخاوف الأمنية» الجلية التي تضخّمها أجهزة الدعاية التابعة للدولة والتي تثيرها حركة المقاومة التي يخوضها الفلسطينيون، تواصل معدلات الفقر ارتفاعها في البلاد، حتى باتت الأعلى بين جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بل وتتقدم على الولايات المتحدة في المخطط البياني الذي يرصد حالة الفقر بهامش ليس بالبسيط. وبالنظر إلى أن المقياس المهم والوحيد «للنجاح» في الدولة التي تشبه السوق يكمن في النمو الاقتصادي ومراكمة الأصول المالية، يمكن تقديم التوسع المطّرد الذي يشهده الاقتصاد الإسرائيلي وبناء الثروة في إسرائيل (حيث شهد مجموع الأصول المالية التي يملكها الإسرائيليون ارتفاعًا بلغت نسبته ٢,٢ في المائة بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠١٢) على أنه «قصة نجاح» بحق (Adva report, 2015, OECD chart). وتستغل الدعاية الصهيونية هذه الحقيقة التي لا يمكن إنكارها من خلال عزوها إلى اجتهاد الأمة بكاملها وبذل ما وسعها. وتتمثل الصورة التي يجري تعميمها من خلال شعار «أمة التكنولوجيا المتقدمة (الهايتك)» في صورة أمة من الرياديين. وعلى الرغم من الواقع الذي يشهد على أن مساهمة قطاع الهايتك في الناتج المحلي الإجمالي يقارب ٦ في المائة، فقد صار نجاح هذا القطاع، ولا سيما في الأسواق المالية العالمية، يجسّد تحقيق التطلعات الصهيونية في صورة معاكسة تلفت الانتباه لما كان الصهيوني «القديم» يبديه من ازدراء للممول اليهودي (الذي يعيش في الشتات).

وفي هذا المقام، يشكّل نفتالي بينيت، الذي يتقلد منصب وزير التربية والتعليم في هذه الآونة، نموذجًا أصيلًا لليهودي (النيوليبرالي) الجديد. فقد جنى بينيت ثروة من بيع شركته «كيوت» (Cyote)، التي بنت نظامًا لأمن البيانات والتحقق من صحتها لصالح البنوك، قبل أن يتحول إلى ميدان السياسة. فإذا كانت صورة المستوطن في الضفة الغربية تُستخدم لترسيخ الالتزام بالأخلاق والجماليات التي تراها الصهيونية «القديمة» للتضحية الشخصية، والذي يرضى بضرورات الحياة وحدها (والتي تُعرف في العبرية بعبارة «هيستابكوت بيرنوعات»)، ويظهر في العادة في مظهر رجل أشعث يقيم في بيت متنقل ويرتدي زوجًا من الصنادل المخططة، فهو اليوم بينيت الثري الجديد، الذي يقطن في فيلا في بلدة رعنانا الساحلية الباذخة. كما يرتبط تكديس رأس المال الخاص بمسارات الصناعات العسكرية التي تدرّ الأرباح (والتي باتت نُخب المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية تسيطر عليها بصورة متزايدة). وتستثمر الدولة في تكنولوجيا الجيش ويحقق الضباط الذين سبق لهم أن خدموا في الجيش أقصى استفادة من الخبرة التكنولوجية التي اكتسبوها خلال سني خدمتهم العسكرية. وارتقى تربُّح الشركات الخاصة من الاحتلال مما كان يُعَدّ سابقًا بمثابة شكل من أشكال الفساد إلى «قصة نجاح» سطّرتها النخبة العالمية والأمة برمتها. وتسعى الصهيونية المعاصرة، من خلال هذا التأطير الوطني، إلى زرع الثقة في أوساط أتباعها وأنصارها، وتقول لهم إن الثروات الخاصة التي يجنيها أصحاب المراتب العليا في المجتمع الإسرائيلي هي من حسن حظ كل فرد من أفراده.

وهذا النوع من الدعاية الصهيونية متعنّت لا يلين، وكذلك هي الضغوط التي تمارَس على الصهيونية بوصفها نظامًا قائمًا على الحقيقة. ففي تطور موازٍ للتحول الذي شهدته مرحلة «ما بعد الصهيونية» في إسرائيل وعلى نحو لم يسبق له مثيل، باتت التعويذة شبه المطلقة التي ألقتها الصهيونية على الطوائف اليهودية حول العالم تتداعى شيئًا فشيئًا. وكان هناك على الدوام تيارات مناهضة للصهيونية أو طوائف غير صهيونية أو معادية للصهيونية. ووجود هذه التيارات والطوائف ليس بالأمر الجديد بالطبع، ولكن الظاهرة التي تنطوي على حراك منظّم

في هذه الآونة، لا يتقاسم جهاز حكومي واحد، بل جهازان حكوميان متنافسان، غاية متماثلة تكمن في محاربة «نزع الصفة الشرعية» عن إسرائيل في الخارج. وتستهدف هذه الحرب وعلى نحو معلن لا مواربة فيه المقاومة التي يخوضها الفلسطينيون على المستوى العالمي، وبالتحديد حركة 'مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها'.

يضم يهودًا يناهضون الاحتلال والاستعمار ومشاركة اليهود الذي يعتريهم الغضب وارتباطهم الوثيق بالقضية الفلسطينية تمثل ظاهرة جديدة نسبيًا. ولم يتوقف الانشقاق المنظم أبدًا عن التوسع والتمدد من جماعات صغيرة وهامشية إلى حركة تقدمية عالمية، تضم اليوم في عضويتها عددًا هائلًا من المؤسسات في الولايات المتحدة، من قبيل منظّمة الصّوت اليهودي من أجل السّلام (Jewish Voice for Peace). ويُجبر هذا التنامي الكبير دولة إسرائيل على حشد موارد هائلة في سياق مسعاها إلى وأْده وتهميشه. وقد برز هذا التوجه كموضع تنفذ فيه الدولة عملياتها وتركز فيه قدراتها الإستراتيجية.

وفي هذه الآونة، لا يتقاسم جهاز حكومي واحد، بل جهازان حكوميان متنافسان، غاية متماثلة تكمن في محاربة «نزع الصفة الشرعية» عن إسرائيل في الخارج. وتستهدف هذه الحرب وعلى نحو معلن لا مواربة فيه المقاومة التي يخوضها الفلسطينيون على المستوى العالمي، وبالتحديد حركة 'مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها'. ومع ذلك، لا تقلّ الرقابة على المعارضة الداخلية التي يبديها اليهود وإخمادها في أهميتها، إن لم تشكل مهمة أكثر خطورة في نظر هذين الجهازين. ومما يلفت انتباه المرء أن ذراع الدعاية الذي توظفه إسرائيل في حربها العالمية على «نزع الصفة الشرعية عنها» يحمل اسم «مكتب الشتات» ولا يترأسه سوى نفتالي بينيت نفسه، الذي ينتسب إلى حزب البيت اليهودي، وهو حزب المستوطنين. ويُسمى ذراع الدعاية الآخر «مكتب الشؤون الإستراتيجية»، الذي يرأسه في هذه الآونة جلعاد أردين من حزب الليكود الحاكم. ويشير تأسيس هذين الجهازين البيروقراطيين اللذين يشكل الواحد منهما نسخة عن الآخر إلى تحول جوهري في الحيز الحساس الذي تدور «سياسة الشتات» في إطاره. فقد كان هذا الحيز يقع ضمن نطاق اختصاص مؤسسة صهيونية «قديمة» واحدة، هي الوكالة اليهودية. وكانت هذه الوكالة، التي كانت تحصل على تمويل مستقل من الدولة على مدى تاريخها، تُعنى بصورة رئيسية بالاستيعاب، وتيسير الهجرة («علياه»)، وتشجيع اليهود على الهجرة إلى إسرائيل. بيد أن «سياسة الشتات» اليوم ليس لها سوى همّ واحد: السيطرة على الأزمة التي تكتنف شرعنة إسرائيل من خلال ضمان الولاء للنظام الحالي. وليس في النموذج «القديم» من سبب يدعو أبناء الشتات إلى الإحجام عن التخلي عن «التجمّع» في وطنهم الحقيقي والوحيد في نهاية المطاف – إسرائيل (في الوقت الذي يُعد فيه مجرد وجود الشتات على هذا النحو ضروريًا في واقع الحال لضمان الضرورة الأزلية لوجود إسرائيل باعتبارها ملاذًا للجوء إليها). أما اليوم، فموضع الخطورة مختلف، حيث تكمن الغاية في ضمان الإذعان للصهيونية باعتبارها كيانًا عملاقًا نشأ من نسج الخيال.

ولكي نخلص إلى النتيجة التي نبتغيها من هذه الصورة العامة التي استعرضنا فيها بعض التطورات البارزة منذ حقبة التسعينات من القرن الماضي، فما حاولنا أن نبيّنه ونبسطه حتى الآن يكمن في الطرق المختلفة التي مورِس الضغط من خلالها على العقيدة الصهيونية، وخضعت فيها للتهديد الذي تشكله الإمكانية التي تنطوي عليها هرطقة تفكيك الاستعمار، وأُجبرت على تجديد بعض من نماذجها، لكي ترقى بعمومها إلى الأحاسيس العالمية والنيوليبرالية التي تختلج في أفئدة أتباعها ومناصريها. وفيما خلا ذلك، تعرض الأمثلة التي سقناها أعلاه أنواعًا جديدة من العقلنة («الإدارة») وأنواعًا جديدة من الاستثمارات الإستراتيجية («نزع الصفة الشرعية»). وفي

هذا المقام، تُعد المقولة التي ترى أن الصهيونية المعاصرة، التي تتغلغل جذورها في منطق الدولة التي تشبه السوق، مقولة يقبلها المنطق السليم، وينبغي لها أن تسترعي انتباه المرء، لا أن تشكل حقيقة مسلَّمًا بها. ويبدو أن الحنين الجماعي الذي تبديه أغلبية الإسرائيليين اليهود لليوتوبيا الاشتراكية التي وسمت الصهيونية ما تزال حية وفي حالة سليمة. فقد استمالت الاحتجاجات الجماهيرية التي خرجت للمطالبة بالعدالة الاجتماعية في العام ٢٠١١، وعلى هدي من هذه الروح، قطاعًا عريضًا ومتعدد الأجيال من الجمهور، حيث حظيت في الأسابيع الأولى من انطلاقها بتأييد ما نسبته ٩٠ في المائة من أفراده – وشكلّت كابوسًا افتراضيًا لقيصر إسرائيل النيوليبرالي، بنيامين نتنياهو. ولأسباب متباينة، ما تزال غير مفهومة في معظمها، فلم تتطور هذه الاحتجاجات، على الرغم من حدتها المطّردة، إلى أزمة شرعنة شاملة للدولة التي تحاكي السوق. ففي ضوء هذا الانفجار الذي أماط اللثام عن خيبة أمل الجماهير، نلقي نظرة عن قرب على ردود أفعال الصهاينة الجدد على اغتراب الإسرائيليين من أبناء الجيلين الثاني والثالث. وهذا لا يوحي في معناه أن الشتات الإسرائيلي يشهد توسعًا وتمددًا يؤشر على فشل الصهيونية وإخفاقها بحكم الأمر الواقع – حيث أن افتراض ذلك يندرج تمامًا ضمن سياق المنطق الذي تعتنقه الصهيونية. وما ينبغي أن نؤكد عليه بدل ذلك يكمن في التوجه الذي يرى أن هذا الخروج يرتبط بمستوى الثقة التي يبديها أتباع الصهيونية ومناصروها في «قصة النجاح».

من الصهيونية إلى الصهيونية الجديدة

أولًا: الشتات في الخدمة الاحتياطية

لقد يسّرت أوروبا، على مدى السنوات القليلة الماضية، الهجرة أمام الإسرائيليين، وأتاحت لهم الحصول على جوازات سفر أوروبية والتحول إلى مواطنين من رعايا الاتحاد الأوروبي على أساس سلالة أسلافهم (الذين كانوا أشكنازيين في معظمهم)، ولم يكن هذا الأمر مقتصرًا ببساطة على الآثار التي أفرزتها العولمة بعمومها. فقد أخذ الإسرائيليون من أبناء الجيلين الثاني والثالث بزمام المبادرة، وبات عدد ليس بالقليل منهم يلتمس حياة تتسم بقدر أكبر من الكرامة في أوروبا، حيث يؤمنون بأنه ما يزال في وسعهم أن يعثروا فيها على ملاذ من الديمقراطية الاجتماعية. ولسنا في حاجة إلى أن نبيّن الأسباب التي تجعل من الهجرة من إسرائيل إلى أوروبا بمثابة لعنة في النموذج «القديم». فقد كانت الهجرة من إسرائيل يُنظر إليها نظرة احتقار وازدراء، على مدى سنوات، بوصفها اختيارًا فرديًا أنانيًا لا يمتّ للوطنية بصلة. ومع ذلك، ينبغي إعادة تأطير هذه الظاهرة، التي تُعَد من جملة أمور أخرى، ملمحًا من ملامح العولمة، اليوم باعتبارها شيئًا آخر غير إخفاق سقطت فيه الدولة، أو فشل جماعي انتاب الأمة في المحافظة على «الأبناء» في إسرائيل.

وبينما كان هناك إسرائيليون يهاجرون في جميع الأحوال، فإن ظاهرة الطوائف الإسرائيلية المنظمة في عواصم الدول الأوروبية تُعد ظاهرة جديدة. ومع أنه ليس هناك من تقديرات رسمية، فذلك يشير إلى أن الطوائف الإسرائيلية في أوروبا تقترب من التفوق على السكان اليهود الأصلانيين، الذين يشهدون تراجعًا في تعدادهم فيها. وربما تبلغ الأرقام ضِعفيْ التقديرات التي تشير إلى وجود نحو ٢٠,٠٠٠ إسرائيلي في برلين، و١٠,٠٠٠ آخرين في أمستردام، مثلًا. فكيف يمكن تأطير هذه الظاهرة، التي تنطوي على عودة العديد من أبناء الأوروبيين إلى أوروبا، باعتبارها شيئًا آخر غير الفشل الذي واكب الصهيونية؟ وكان هذا الفهم الخاطئ حاضرًا في مؤتمر عُقد في مركز هرتسليا متعدد التخصصات في شهر شباط ٢٠١٥ تحت شعار «القيادة الإسرائيلية العالمية»، حيث نظمه أبناء الطوائف اليهودية على امتداد العالم الغربي. وحسبما أطْلع عليه الجنرال السابق غال هيرش المشاركين في هذا المؤتمر، «في وُسع الدولة أن تتحمل مغادرة الإسرائيليين، ولكنها لا تستطيع أن تتحمل أن يغادر الإسرائيليون وأن يديروا ظهورهم لها.» ففي هذا الإطار، يُعد الشتات الإسرائيلي بمثابة أصل إستراتيجي، حيث يملك القدرة على الاضطلاع بأدوار قيادية مهمة، مثلًا، من خلال تشكيل «جنود على الشبكة». وكانت الرؤية التي طرحها البروفسور بوعاز غانوت في هذا المضمار تكمن في أن الشتات الإسرائيلي يمثل «حيزًا دفاعيًا» («ميرحاف هاغانا» بالعبرية) بالنسبة للدولة، و«بنية تحتية ضرورية لخوض الحرب الدعائية ضد الإرهاب والانتصار فيها» (أبرزنا ما نؤكد عليه بالخط المائل). وفي المخيال الصهيوني الجديد، تُعد جميع الحروب حروبًا دعائية. وهذا هو السبب الذي لا يشكّل معه وجود الجنود في ميدان المعركة قيمة أكبر أو أقل من وجود الجنود على الشبكة. وحسبما ورد على لسان أحد المندوبين الذين حضروا المؤتمر من طائفة الإسرائيليين المقيمين في فنلندا، يجب أن يكون العهد أولًا وقبل كل شيء للصهيونية: «لقد غادرتُ إسرائيل واخترتُ أن أستقر في فنلندا. وأنا أختار فنلندا على إسرائيل دون أن أتخلى عن صهيونيتي.»

وبالطبع، لا يحمل المشاركون في هذا المؤتمر، وهم «قادة» انتخبوا أنفسهم بأنفسهم وأعلنوا عن أنفسهم «قادة» بأنفسهم،

تعيد الصهيونية الجديدة تأطير الهجرة باعتبارها عملًا وطنيًا محتملًا. فالدولة خِلو من أي طموح يحدو بها إلى خلق الظروف المواتية التي تشجع أبناء الشتات الإسرائيلي على العودة إلى أرض وطنهم. وعوضًا عن ذلك، تركز الدولة بصورة أكبر على الحيلولة دون زعزعة الولاء، واستباق ظهور المعارضة المنظمة ووأدها في مهدها. ويمكن تصوير هذا الأمر على أنه شكل من أشكال التكيف والتأقلم مع حقبة النيوليبرالية والعولمة.

مفتاح الصندوق الأسود للشتات الإسرائيلي. وفضلًا عن ذلك، كان مؤتمر «القيادة الإسرائيلية العالمية» بمثابة محاولة لتوضيح وتجلية ما يلفّه قدر هائل من الشكوك من الناحية السوسيولوجية وإجلائه – وذلك هو الولاء التلقائي في أوساط الجماهير الأساسية. وفي الواقع، فلا يعلم أحد علم اليقين ما الذي يدور في خلد أبناء الشتات الإسرائيلي عن الصهيونية أو الدولة التي غادروها. ففي هذا السياق، توحي الدراسة التي أعدّتها هيلا عميت حول الهجرة غير المألوفة وغيرها من التقارير التي تتناول المهاجرين الذين قَدِموا من الاتحاد السوفييتي السابق، وباتوا يغادرون إسرائيل بالعشرات، بأنه من السابق لأوانه أن نفترض وجود ولاء راسخ من هذا القبيل (Amit 2018). وهناك من الشواهد التي تشير إلى انتظام الإسرائيليين في مقاومة نشطة في مواجهة الدولة، حيث تشكل بعض الفئات جماعات راديكالية تبحث عن الجذور الأشكنازية التي تسبق الصهيونية في عهدها. ومع ذلك، يتنظم الإسرائيليون ببساطة وعلى نحو أكثر تواترًا حول احتياجاتهم العادية والعامة بصفتهم مهاجرين لكي يتسنى لهم المحافظة على لغات أقلياتهم وثقافتهم ونقلها إلى أبنائهم. ويعكس الحديث الذي يسوقه الصهاينة الجدد شعورًا عارمًا بانعدام الأمن فيما يتعلق بسياسة الشتات الإسرائيلي. وإن كان لنا أن نحتكم إلى المعادلة المفيدة التي صاغها بيير روزانفالون، فإن الدعوة التي توجَّه لتجنيد الشتات كـ«جنود على الشبكة» «تشير إلى طرح سياسي قبل أن تدل على واقع سوسيولوجي» (Rosenvallon 2006).

وتعيد الصهيونية الجديدة تأطير الهجرة باعتبارها عملًا وطنيًا محتملًا. فالدولة خِلو من أي طموح يحدو بها إلى خلق الظروف المواتية التي تشجع أبناء الشتات الإسرائيلي على العودة إلى أرض وطنهم. وعوضًا عن ذلك، تركز الدولة بصورة أكبر على الحيلولة دون زعزعة الولاء، واستباق ظهور المعارضة المنظمة ووأدها في مهدها. ويمكن تصوير هذا الأمر على أنه شكل من أشكال التكيف والتأقلم مع حقبة النيوليبرالية والعولمة. ولو كانت حرب الأيقونات التي تخوضها الصهيونية تتمثل في المحارب–المزارع، فهي اليوم تتمثل في الجهابذة وأعضاء جماعات الضغط ومُطلقي الحملات ورواد مواقع التواصل الاجتماعي والمدونين، أو – على وجه الاختصار – «الجنود على الشبكة» في ميادين المعارك الافتراضية التي تخوضها الدبلوماسية العامة في إسرائيل. ولا يكمن الأمر في المبدأ الإقليمي الذي يفعل فعله في حيز الشتات، وإنما في نزع الصفة الإقليمية عن انتشار الإسرائيليين في جميع أنحاء المعمورة. ويتمثل الافتراض القائم في هذا السياق في أنه لو فعَّل الإسرائيليون ولاءهم للنظام، فإن ذلك سيكون له فائدته الجمة في الواقع: فالشتات يتمتع بأفضل دراية فنية ويملك الخبرات المحلية. وقد يتسم بسرعة وفعالية أكبر من أي جهاز من أجهزة الدولة أو أي ذراع من أذرعها الدعائية في التعامل مع الأزمات التي تنطوي على نزع الصفة الشرعية عنها في العالم. ومن الأمثلة التي ترد في هذا المقام العمليات التي تديرها الإسرائيلية–البريطانية عنات كورين، وهي نموذج نمطي على «الجندية على الشبكة». وكورين هي واحدة من مؤسسي «حلف بريطانيا وإسرائيل» (*Britain-Israel Alliance*)، وقد أنشأت خلال العملية التي شُنت على غزة في صيف العام ٢٠١٤ «غرفة عمليات»، وهي عبارة عن غرفة إعلام حربي كانت تُعنى «بإطلاق الحملات ضد قطر وإيران وغيرهما.» وقد أجرت كورين، بصفتها وكيلة دعاية تعمل لحسابها الخاص، العديد من المقابلات وظهرت في مناسبات كثيرة في وسائل الإعلام الرئيسية في المملكة المتحدة، في الوقت الذي لم تكن تشغُل فيه أي منصب رسمي في الدولة.

من الصهيونية إلى الصهيونية الجديدة

ثانيًا: الشتات اليهودي و«العقلية الإسرائيلية»

يبدو أن الموجة الأخيرة التي شهدت هجرة اليهود من فرنسا إلى إسرائيل توضح، للوهلة الأولى، امتداد الصهيونية «القديمة» واستمرارها في رفضها التاريخي للشتات وعامل الجذب الذي يشجع على «التجمع». ومع ذلك، تشير نظرة أكثر تفحصًا في هذه الحالة إلى تحول في النموذج. ولكي نشرح هذا التحول ونبيّنه، تقتضي الضرورة في المقام الأول أن نؤكد على أنه يتعين على الصهيونية المعاصرة أن تحافظ بطريقة أو بأخرى على وجاهة نزعتها في التمركز حول الذات الأوروبية. لقد شكّلت السيادة التي نالتها إسرائيل في العام ١٩٤٨، والتي يُنظر إليها في الغالب على أنها نتيجة مباشرة ترتبت على المحرقة (الهولوكوست)، لحظة فارقة. فمنذ تلك اللحظة وحتى يومنا هذا، بات كل اليهود «مرتبطين بالمحرقة»، واكتسب اليهود كافةً التسمية العرقية التي تَسِمهم بالبِيض والأوروبيين. «كلهم»، باستثناء اليهود الذين ينحدرون من العالم الإسلامي والذين تجمعوا وحطوا رحالهم في إسرائيل خلال العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي. وحسبما يستعرضه موشيه بيحار، كان ذلك نتيجة مباشرة للتقارب المحتوم بين القيادة الصهيونية الأشكنازية التي كانت تدفعها الحاجة والمطامح الديمغرافية وتوطين السكان في الأراضي التي استولت عليها حديثًا، والقومية العربية التي أدركت خطأً أن «كل اليهود» كانوا صهاينة (Behar 2007). وتمثلت نتيجة هذا التقارب المحتوم في إخراج المجتمعات التي تضرب جذورها في هذه المنطقة على مدى قرون وطردها من بلدانها الأصلية، ما تسبب في انهيار شبه كامل للحضارة اليهودية–الإسلامية برمتها. وفي إسرائيل، عمل هذا التمييز العرقي السائد الذي وسم اليهود باعتبارهم «بِيضًا» و«أوروبيين» على ربط الأشكنازيين بالقطب الحضاري، بينما ذهب المزراحيون ليتموضعوا في القطب «البربري». وفي الخطاب الصهيوني، لا تشكّل لفظة «إسرائيلي» دالّة خاوية من المعنى على الإطلاق، بل إنها تحمل دائمًا أثر التسمية العرقية التي أُسبِغت على «الأشكنازي». ومع ذلك، تشهد هذه «الحقيقة» الجوهرية التي تسوقها الصهيونية التي تتمركز حول الذات الأوروبية تنافرًا متناميًا مع الواقع السوسيولوجي وإحساس المجتمع الإسرائيلي بانتمائه إلى منطقة الشرق الأوسط، وهو إحساس تشكله الخصائص السكانية المزراحية وأذواقها وتفضيلاتها على نحو متزايد. ومع وضع هذا السياق الإسرائيلي في الاعتبار، دعونا ننتقل الآن إلى دراسة حالة فرنسا والطائفة اليهودية المقيمة فيها، والتي تمثل السواد الأعظم من الشتات اليهودي في أوروبا.

في العام ٢٠١٣، أجرى معهد سياسات الشعب اليهودي (Jewish People Policy Institute) مسحًا حول هذه الطائفة في سياق الجهود التي بذلها لبلوغ فكرة أوفى عنها. وقد جاءت «المجموعات البؤرية» التي انتقاها المعهد بعناية بنتائج مثيرة للاهتمام، حيث عبّر المشاركون في هذه المجموعات عن خشيتهم من أن إسرائيل لن تملك القدرة على ضمان الأمن الأساسي. وأبدى هؤلاء المشاركون تذمرهم من صعوبة اللغة العبرية. ولم يريدوا لأبنائهم أن يجبَروا على خوض المعارك التي تشنها إسرائيل، ناهيك عن النفور الطبيعي من احتمالية فقدان الوضع الاجتماعي والاقتصادي. وتَرِد جميع العوامل الواردة أعلاه باعتبارها «عقبات تقف أمام الهجرة». والأمر الأكثر طرافةً في هذا السياق أن المسح يذكر أن المجموعات البؤرية رأت كذلك أنه من الصعوبة التعامل مع ما يسمى بـ«العقلية الإسرائيلية». وسجل المعهد المذكور هذا التذمر الغريب دون أن يدلي بدلوه في شرحه وتفسيره. وكانت التوصية الرئيسية التي وجهها المعهد إلى الوكالة اليهودية في تقريره أن لا تكون متعجرفة ولا مِلحاحة (وذلك في يخص العقلية الإسرائيلية) وأن تستوعب مثل هذا التردد. والمعهد يبدو كما لو أنه خلص إلى نتيجة مفادها أن التغلب على تلك «العقبات» يُعد من ضرب المستحيل. وفي نهاية المطاف، فما الذي يمكن فعله بشأن العقلية الإسرائيلية، وقرع طبول الحرب والتوقع الواقعي بشأن تراجع الوضع الاجتماعي والاقتصادي؟

وبناءً على ما تقدم، يمكن فهم تأطير ظاهرة هجرة اليهود من فرنسا إلى إسرائيل بوصفها «نجاحًا»، على الرغم من الواقع الذي يقول إن نسبتها ضئيلة للغاية بالنظر إلى التقديرات التي نشرتها الوكالات الصهيونية حول تعداد أبناء هذه الطائفة، على أنها إدراك خاطئ على جانب كبير من القوة. ولكي يمنحنا شعورًا بما يحصل في واقع الأمر، اقترح دانيال بنهايم، مدير الوكالة اليهودية في فرنسا، وعلى نحو يناهض هذا التوجه الغوغائي ويتصدى له، أن بضعة آلاف من اليهود قرروا أن يهاجروا إلى إسرائيل لسبب رئيسي يكمن في أنهم اعتقدوا أن في وسعهم التخلي عن الحماية التي تكفلها لهم دولة الرفاه، وبسبب «جو» لا يرتبط بالإرهاب الإسلامي وإنما بفرنسا «التي أصبحت أكثر أصولية في علمانيتها»، وباتت بالتالي لا تتسامح مع الأقلية اليهودية أيضًا على نحو أكبر من ذي قبل. ويتمثل الحل الذي يراه معهد سياسات الشعب اليهودي للمشكلة القائمة في فرنسا في تشكيل «هوية إسرائيلية... بصورة مستقلة، ودون أي ارتباطات» للشتات اليهودي. وبعبارة أخرى، فإن ما نتعلمه من التقرير الصادر عن المعهد يكمن في أن النموذج القديم لارتباط

من المفارقة أن ربط «جميع» اليهود الفرنسيين مع طيف أولئك الذين اختفوا من الوجود يفرِز الأثر المضاعف والمتناقض الذي يتأتى من إعادة التأكيد على انتمائهم إلى القطب الحضاري «الأبيض» والمهيمن، في الوقت الذي يقوض فيه انتماءهم القومي والثقافي لفرنسا.

اليهود بإسرائيل، وهو نموذج يتسم بسلاسته ووجدانيته وكان يحدد أحاسيس اليهود في الشتات فيما مضى، بات الآن في طور استبداله بنموذج آخر. فيهود الشتات يُطلب منهم الآن أن يتخيلوا أنفسهم بوصفهم إسرائيليين في الشتات. وبعبارة أخرى، يتمثل التوقع الذي يعبّر عنه التقرير المذكور في أن الفرنسيين سوف يُقْدِمون بالفعل على قفزة هائلة من امتعاض بسيط من «العقلية الإسرائيلية» (وهو ما يعبّرون عنه بصراحة) إلى اعتناق هذه العقلية في حد ذاتها. ولكن كي يتسنى لنا أن نفهم الآثار الكاملة المترتبة على ما يتطلع إليه الصهاينة الجدد، وهو تطلُّع يفتقر إلى أساس سوسيولوجي يرتكز عليه، ينبغي لنا الآن أن نتحول إلى تفكيك مضمونه العرقي.

«أبناؤنا اليهود»: العنصرية في تكوين فاعل

يمثل اليهود اليوم، ومرة أخرى، كبش الفداء للمسلمين الذين يعادون السامية في الخطاب العرقي الأوروبي المعاصر. ويصوّر أليان باديو وإيريك حزان وإيفان سيرغي «عملية الوصم» من خلال تهمة معاداة السامية في فرنسا (Badiou, Hazan, Segré 2013). وتنظر زمرة فكرية مهيمنة في فرنسا إلى النقد الذي يوجَّه إلى إسرائيل على أنه معادٍ للسامية بحكم تعريفه وتفسّره على أنه امتداد لحقبة المحرقة. وحسب الملاحظة الدقيقة التي يسوقها باديو وحزان وسيرغي، «يُعد [هذا] أحد الوسائل التي تجعل الانتقال من 'اليهودي' إلى 'المواطن الإسرائيلي' أمرًا ضروريًا على نحو متزايد، في عالم ليس هذا هو ما عليه الحال بالنسبة لأغلبية اليهود.» وتماثل هذه الملاحظة ظاهرة أسرلة الشتات اليهودي على الوجه الذي استعرضناه أعلاه. ولا يفهم سوى المؤلفون هذا الأمر حسب وجهة النظر الصهيونية «القديمة»، وهي أن تشكيل الصفة الإسرائيلية ليهود الشتات يُعد خطوة ضرورية لتشجيعهم على الهجرة من أجل اجتراح حل للمشاكل الديمغرافية التي تواجهها إسرائيل. وفضلًا عن ذلك، يقع هؤلاء في فخ الحس السليم الذي يسود أوروبا حول «جميع اليهود» وما ينتابهم من الارتياع والذعر من احتمالية اختفاء اليهود مرة ثانية (بعد المحرقة).

ومن المفارقة أن ربط «جميع» اليهود الفرنسيين مع طيف أولئك الذين اختفوا من الوجود يفرِز الأثر المضاعف والمتناقض الذي يتأتى من إعادة التأكيد على انتمائهم إلى القطب الحضاري «الأبيض» والمهيمن، في الوقت الذي يقوض فيه انتماءهم القومي والثقافي لفرنسا. وما يغيب عن هذه الصورة غيابًا تامًا هو جانب مهم من انتماء اليهود الثقافي لفرنسا. وفي هذا المقام، يلاحظ التقرير الصادر عن معهد سياسات الشعب اليهودي أن الروابط التي تجمع اليهود بفرنسا يبدو أنها تتسم بدرجة أكبر من القوة «في المدن حيث توجد الأقليات، [وحيث] يشعرون بقرب أكبر من الأقليات الأخرى وحيث يسود إحساس أقوى بالتضامن بين هذه الأقليات.» ولا يفصِح التقرير على الإطلاق عن تلك الأقليات. وفي الواقع، فإن أبناء الطوائف اليهودية والمسلمة في فرنسا اليوم هم في عمومهم من ذرية رعايا المستعمرات وينحدرون من شمال أفريقيا، حيث كانوا يشتركون في الثقافة العربية الفرانكفونية. وهذا الواقع ليس خافيًا بالنظر إلى أنه قد يوحي بأن هؤلاء اليهود ليسوا «أوروبيين» (أشكنازيين) بصورة خالصة، وهو ما يعد تشكيلًا ضروريًا لا بد منه في المخيال الصهيوني، وأنهم قد يكونوا زاهدين في إسرائيل أو في الصهاينة الخاملين ولا يبالون بهم. ومن الناحية التاريخية، فمن الصعب القول إن المجتمع اليهودي الذي يعود في أصوله إلى المغرب بات «صهيونيًا» بعد أن حطّ أبناؤه رحالهم في فرنسا، وذلك في الوقت الذي كانت فيه وجهتهم وقَدَرهم مقرران في فرنسا تحت وطأة الضغط الهائل الذي مورس عليهم، وبحكم الجاذبية التي بدت عليها الصهيونية في منتصف القرن العشرين.

ما حاولنا أن نركز عليه ونجلّيه فيما تقدم آنفًا يكمن في طموح الصهيونية الجديدة في أسرلة الشتات، وهو مسعى يرتبط بالحاجة إلى المحافظة على التكوينات العرقية التأسيسية والنشطة في الصهيونية التي تنزع إلى التمركز حول الذات الأوروبية. وتُعد التكوينات العرقية التي تنبني الصهيونية عليها تأسيسية من ناحية أنها ترتبط بـ«أوروبا» على الوجه الذي تريده الصهيونية لها، وأن تبقى - بيضاء وحضارية.

وما يمكن استخلاصه من هذا السرد يتمثل في أن اليهود كافة، وبصرف النظر عن أصولهم الإثنية وانتماءاتهم الفضفاضة، سواء أكانت علمانية أم دينية، قوية أم ضعيفة، يجري تجميعهم في بوتقة واحدة معًا، وذلك من خلال العزف على وتر معاداة السامية. وفي الواقع، قد يكون الفرنسيون صهاينة على نحو خاص أو حتى في معظمهم، أو قد لا يكونون كذلك. ومع ذلك، فإن تأويل الخطاب في هذا الجانب لا يترك أمامنا أي خيار آخر. ولعل الأمر الذي يفوق ذلك في أهميته يكمن في عملية نزع السمات العربية. ولا يُعد هذا الأمر إستراتيجية جديدة. فقد تسببت الصهيونية في قطع الروابط الثقافية التي كانت تجمع اليهود بالعالم العربي، وشكّلت كارثة تاريخية أفضت إلى طمس الطوائف المزراحية في إسرائيل، والتي لا ينظر أبناؤها إلى أنفسهم بأي حال من الأحوال، ولا حتى في يومنا هذا، على أنهم «رواد» أو «مستوطنون». فلم يحضُر اليهود من العالم العربي وهم مزهوّون بنشوة النصر من أجل بناء وطن قومي. بل إنهم، وبعد أن حطوا رحالهم في إسرائيل، تعرضوا للسحق وتفرقوا شذر مذر وأُجبروا على مدى تاريخهم على الاستيطان في أي بقعة أرادت الوكالات الصهيونية توطينهم فيها، وكانت تلك تتموضع في الغالب في أطلال الفلسطينيين وأملاكهم. ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن الغليان الذي ما يزال يعتمل في صدور أبناء الطوائف المزراحية ينتقل من جيل إلى جيل من خلال الذاكرة التي يحملونها منذ حقبة الخمسينيات من القرن الماضي. وما ينفك هذا الجرح ينكأ في قلب الصهيونية.

ما حاولنا أن نركز عليه ونجلّيه فيما تقدم آنفًا يكمن في طموح الصهيونية الجديدة في أسرلة الشتات، وهو مسعى يرتبط بالحاجة إلى المحافظة على التكوينات العرقية التأسيسية والنشطة في الصهيونية التي تنزع إلى التمركز حول الذات الأوروبية. وتُعد التكوينات العرقية التي تنبني الصهيونية عليها تأسيسية من ناحية أنها ترتبط بـ«أوروبا» على الوجه الذي تريده الصهيونية لها، وأن تبقى – بيضاء وحضارية. كما أن هذه التكوينات تتسم بالنشاط، بمعنى أنها تستدعي مواجهتها على الدوام من خلال الوقائع السوسيولوجية في إسرائيل (بأغلبيتها المزراحية) وفي أوروبا (بأشكالها العادية من التعددية الثقافية والتعايش بين الأقليات) في آنٍ معًا. ويضيع الكفاح الداخلي، الذي تشهده إسرائيل في سبيل صد الضغوط التي تفرزها الجماهير الأساسية المزراحية الصهيونية على هذه الهرمية التراتبية العرقية التأسيسية، ولا يأتي أحد على ذكر هذا الكفاح في الخطاب الذي يتناول إسرائيل في أوروبا وفي غيرها من الأماكن، بالنظر إلى أن الافتراض السائد يقول إن اليهود كلهم بيض و «مرتبطون بالمحرقة».

الخلاصة: الصهيونية الجديدة وتفكيك الاستعمار

لقد أشرنا، في سياق استعراض الضغوط التي تواجهها الصهيونية المعاصرة، إلى طائفة من التيارات العميقة التي لها تبعاتها وتداعياتها على وجاهة الصهيونية في شكلها النيوليبرالي. فعلى وجه العموم، تفرز عولمة القضية الفلسطينية آثارها على المخاوف التي تشغِل الصهيونية واستثماراتها الإستراتيجية، التي تركز في هذه الآونة وبصورة رئيسية على المحافظة على ولاء جماهيرها الأساسية لها. ومن الأهمية بمكان ألا يغيب عن أذهاننا أن الحروب الدعائية تولِّد خطر المقاطعة، وسحب الاستثمارات الاقتصادية والعزلة الدبلوماسية، وهي أمور ليست مقبولة لدى النخبة العالمية الإسرائيلية. ولا بد من سوق الأسباب والتفسيرات الجديدة لأن فشل دولة المستوطنين في الدفاع عن النخبة العالمية الإسرائيلية سوف يفضي إلى أزمة في الولاء، بحيث يمكن أن تهدد مشروع الاستعمار. ولكن، وحسبما حاولنا أن نبيّنه ونبسطه، يعد جانب ليس بالقليل من هذه التفسيرات

مجتزأً في أحسن أحواله. فقد استُخدم مصطلح الصهيونية الجديدة لشرح هذه التحولات والمستجدات التي طرأت على هذا النموذج، وتسليط الضوء على الصهيونية المعاصرة بوصفها منطقًا عالميًا ونيوليبراليًا، وليس بوصفها هيمنة يستحوذ عليها اندفاع منغلق لا ينظر إلى أبعد من موضع قدميه في المعسكر الإسرائيلي العام.

ومن بين المجالات التي ألقينا الضوء عليها الموقع الذي تشغله أوروبا في هذا المخيال العالمي. ففي هذا المقام، يفترض جوزيف مسعد، وعلى نحو يثير الاستفزاز، أن العقيدة الصهيونية معادية للسامية في حد ذاتها (Massad 2006). فقد سعت الصهيونية إلى تعليم اليهود كيف يكونون أوروبيين حقيقيين من خلال دسّهم في ثوب «الشرقي المتخلف». ويرى مسعد، بالتالي، أنه ما من سبيل أمام المجتمع الإسرائيلي لكي يستعيد نفسه ويستعد لحل القضية الفلسطينية إلا بالتغلب على معاداة السامية التي زرعتها العقيدة الصهيونية ووطّنتها فيه. وما نستطيع أن نراه في هذا السياق أن البؤر الصهيونية لا يجري تخيّلها في الإنسان الشرقي فحسب، بل في أي مكان «يستحوذ عليه» هذا الإنسان الشرقي في أوروبا التي تتحول إلى «أوروبا مسلمة» كمثال رئيسي، وذلك في المخيال العرقي المعاصر الذي تعتنقه الصهيونية ومواءمة نظرة خبرائها الأمنيين إلى العالم. فنحن نعيش في عصر تصبح فيه الصهيونية دعائية وسطحية على نحو أكبر، بحيث لا يمكن التفريق بينها وبين المنطق النيوليبرالي الذي يسم الدولة التي تشبه السوق، وتتأثر بالعولمة (بمعنى ظاهرة الهجرة). وقد تمثل الصهيونية الجديدة شكلًا ناجحًا من أشكال التأقلم مع حقب تاريخية بعينها، ولكن ينبغي لنا أيضًا أن نفسح المجال أمام الاحتمالية التي تقول إنها ليست كذلك، وعلينا في أي حال من الأحوال ألا نسقط في فخ التسليم «بقصة النجاح». وقد حاولنا أن نبين أن بعضًا من هذه التفسيرات بعيد الاحتمال وأن النتيجة التي تفضي إليها يصعب تحديدها بصورة مسبقة.

وتخضع الحصانة العامة التي يكتسبها هذا النظام الذي يربط الأوساط الرئيسية بهذا المشروع للاختبار المنهجي. فولاء هذه الأوساط الرئيسية لا يُعد أمرًا محسومًا على الإطلاق. وفي إطار إعادة النظر في موضوع النخب المتنفذة الجديدة وصعود المعسكر الإسرائيلي الغالب إلى سدة الحكم، تقتضي الأهمية أن نسلط الضوء على أن مقصدنا هنا لا يعني أننا نعفي من تبقى من أفراد المجتمع الإسرائيلي من أي لوم. فالمجتمع الإسرائيلي ليس مجرد مشاهد لا فعل له، بل هو في نهاية المطاف يتربّح من استعمار الأرض الفلسطينية واحتلالها. ومع ذلك، يكمن مربط الفرس في بيان الأسباب التي تقف وراء أهمية، بل وضرورة، دراسة الضغوط التي تُفرض على الأسس التي ترتكز عليها مشروعية النخب المتنفذة التي تتولى المسؤولية عن هذا المشروع، دون أن نفترض أن النجاح سيكون من نصيبها حسب الشروط التي تصيغها الأوساط الرئيسية التابعة لها. وبعبارة أخرى، فنحن في حاجة إلى الخروج بتقدير متعقّل للعمل على فرض الهيمنة، والحيلولة دون ثوران العواطف المناهضة للنخبة وتجنب وقوع خيبة أمل جماعية. ولكي نستجلي كُنه تفكيك الاستعمار على هدي من الدراسة الرائدة التي وضعها جان لوستيك، تقتضي الضرورة منا أن نتخيل انهيار مشروع الاستعمار باعتباره نتيجة ترتبت على الظروف التي شكّلتها الحقب التاريخية والنزاعات الغابرة.

ترجمه عن الإنكليزية: ياسين السيد

المؤلفات المشار إليها

- Algazi, Gadi. "Offshore Zionism." *New Left Review* 40 (2006): 27–37.
- Amit, Hila. *A Queer Way Out – Israeli Emigration and Unheroic Resistance to Zionism* Albany, NY: SUNY, 2018.
- Badiou, Alain, Eric Hazan, and Ivan Segre. *Reflections On Anti-Semitism*. 1 edition. London ; New York: Verso, 2013.
- Behar, Moshe, Palestine, Arabized Jews and the Elusive Consequences of Jewish and Arab National Formations, *Journal of Nationalism and Ethnic Politics,* Volume 13, Issue 4 (2007): 581-611.
- Bishara, Azmi. "Reflections on the Realities of the Oslo Process." In *After Oslo, New Realities, Old Problems*, George Giacaman and Dag Jorund Lonning. London, Chicago: Pluto Press, 1998, 224.
- Gans, Chaim. *A Political Theory for the Jewish People*. London: Oxford University Press, 2016.
- Handel, Ariel, Galit Rand, and Allegra Marco. "Wine-Washing: Colonization, Normalization, and the Geopolitics of Terroir in the West Bank's Settlements." *Environment and Planning* 47 (2015): 1351–67.
- Kimmerling, Baruch. "Religion, Nationalism, and Democracy in Israel." *Constellations* 6, no. 3 (1999): 339–63, 356.
- Lavie, Smadar. *Wrapped in the Flag of Israel: Mizrahi Single Mothers and Bureaucratic Torture*. Berghan Books, 2014.
- Lustick, Ian S. *Unsettled States, Disputed Lands, Britain and - Ireland, France and Algeria, Israel and the West Bank-Gaza*. Ithaca: Cornell University Press, 1995.
- Massad, Joseph. "The Persistence of the Palestinian Question." *Cultural Critique* 59 (2005): 1- 23.
- Pappe, Ilan, *The Idea of Israel*, Verso, 2014.
- Ram, Uri. *The Globalization of Israel, McWorld in Tel Aviv, Jihad in Jerusalem*. Routledge, 2008.
- Rosanvallon, Pierre. *Democracy Past and Future*. New York: Columbia University Press, 2006, 28.
- Rosanvallon, Pierre. Democracy Past and Future. New York: Columbia University Press, 2006, 28.
- Shenhav, Yehouda. *The Arab Jews: A Postcolonial Reading of Nationalism, Religion, and Ethnicity*. 1 edition. Stanford, Calif: Stanford University Press, 2006.
- Shohat, Ella. "Rupture and Return: Zionist Discourse and the Study of Arab Jews." *Social Text* 21, no. 2 (2003): 49–74.
- Wolfe, Patrick. "Settler Colonialism and the Elimination of the Native." *Journal of Genocide Research* 8, no. 4 (2006): 378–409.